

الاتحاد البرلماني الدولي:

مجلس نواب الشعب يشارك في أشغال الدورة 148

"مجلس نواب الشعب يتطلع إلى مجهودات أكبر للإتحاد البرلماني الدولي من أجل مزيد التنسيق والعمل المشترك مع منظمة الأمم المتحدة بجميع هياكلها تحقيقا للأمن وإعلاء لراية السلام والتنمية المستدامة لشعبونا والنهوض بالديمقراطية التمثيلية واحتراما لمبدأ كونية حقوق الإنسان كركيزة أساسية للمجتمع."

من كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب خلال النقاش العام

ص.2

لجنة الصحة توافق على

مقترح قانون "حقوق المرضى والمسؤولية الطبية"

وافق أعضاء لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم 21 مارس 2024 على مقترح القانون عدد 30 / 2023 المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية معدلا. بعد التداول بخصوص فصوله والتصويت عليها ففلا ففلا.

أبرز التعديلات

ص.3

اللجان القارّة تنظر في عدد من مشاريع ومقترحات القوانين وتعدّد سلسلة من الاستماعات

ص.4

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل سفير جمهورية سوريا وسفير بلغاريا في تونس

ص.6

مجلس نواب الشعب في أرقام

اجتماعا عقدته لجان المجلس

12

من أعضاء الحكومة تمّ الاستماع إليهم على مستوى اللجان

03

قرارات إنبثقت عن إجتماع مكتب المجلس يوم 21 مارس 2024

09

سؤال كتابيا أحاله المكتب الي أعضاء الحكومة المعنيين

42

الاتحاد البرلماني الدولي: مجلس نواب الشعب يشارك في أشغال الدورة 148

شارك وفد ممثل لمجلس نواب الشعب في أشغال الدورة 148 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بجينيف من 23 إلى 27 مارس 2024 ، وذلك برئاسة السيد محمد أمين الورغي النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع المواطن والمجتمع المدني. وضمّ الوفد السيدة نجلاء اللحياني نائب رئيس لجنة التربية والتعليم والشباب والرياضة، والسيد ظافر الصغير مقرر لجنة التشريع العام، والسيد عبد القادر عمار عضو لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة والطفولة. وتمحور النقاش العام خلال هذه الدورة حول "الدبلوماسية البرلمانية: بناء الروابط لتعزيز السلام والتفاهم". وقد ألقى السيد محمد أمين الورغي ، كلمة السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب، التي وردت فيها الرسائل التالية:

◆ "هذا الاجتماع الذي يناقش " دور الدبلوماسية البرلمانية في تكريس السلم والأمن الدوليين"، يمنح الفرصة لمزيد التداول حول الدور الفعلي للدبلوماسية البرلمانية في ظلّ وضع عالمي يشوبه التوتر وتفاقم النزاعات والتحديات وتنوعها، مقابل سعي حثيث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030.

◆ تحقيق السلام، حسب كل المؤشرات، أصبح مهدّدا بسبب النزاعات العنيفة المستمرة والمستجدة والتي تمسّ وبشكل خطير القانون الدولي الإنساني مُزعجة بذلك مبدأ كونية حقوق الإنسان.

◆ أهميّة دور النواب كممثلين لشعوبهم في تكريس الأمن والسلم الدوليين، وإعلاء المبادئ السامية التي أقرّها ميثاق الأمم المتحدة.

◆ على كلّ أحرار العالم تحمّل مسؤولياتهم التاريخية من خلال تكثيف الجهود في ممارسة المزيد من الضغط عبر الإتحاد البرلماني الدولي، كمؤسسة عريقة، من أجل حمل الكيان الصهيوني على وضع حد للحرب.

◆ على مجلس الأمن للاضطلاع بوظيفته الأصلية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والتّأي عن سياسة الكيل بمكيالين وعن التوظيف غير المسؤول لحق النقض.

◆ مجلس نواب الشعب يتطلّع إلى مجهودات أكبر للإتحاد البرلماني الدولي من أجل مزيد التنسيق والعمل المشترك مع منظمة الأمم المتحدة بجميع هياكلها تحقيقا للأمن وإعلاء لراية السلام والتنمية المستدامة لشعوبنا والنهوض بالديمقراطية التمثيلية واحتراما لمبدأ كونية حقوق الإنسان كركيزة أساسية للمجتمع.

◆ إنّ تونس تتعاطي مع مسألة الهجرة غير النظامية بكل مسؤولية وفي إطار التمسكّ الثابت بمنظومة حقوق الإنسان الكونية واحترام الالتزامات الدولية والاعتزاز بالانتماء إلى القارة الإفريقية، ولم تتوان في الدعوة إلى مزيد تعزيز التضامن والتعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجة أسبابها العميقة الاقتصادية والاجتماعية ولسيما الأزمات الغذائية والطاقة وتفاقم المديونية والمساعدة على استرجاع الأموال المنهوبة.

هذا وكانت لوفد مجلس نواب الشعب مشاركات ومساهمات عديدة في اجتماعات مختلف هياكل الاتحاد وهيئاته القانونية ولجانه. وفي منتدى البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب كما كانت له لقاءات ومحادثات مع عدد من الوفود البرلمانية العربية والدولية المشاركة في أشغال هذه الدورة 148 للاتحاد البرلماني



لجنة الصحة توافق على مقترح قانون "حقوق المرضى والمسؤولية الطبية"

وافق أعضاء لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم 21 مارس 2024 على مقترح القانون عدد 30 / 2023 المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية معدلا، بعد التداول بخصوص فصوله والتصويت عليها فضلا. وقد تمّ التوصل الى الصيغة المعدلة للنص المقترح بعد الاستماع الى مختلف الأطراف ذات العلاقة بموضوع المبادرة المعروضة من وزارات وهيكل مهنية ومختصين في القانون. في ما يلي أبرز التعديلات:

عنوان مقترح القانون:

عدّلت اللجنة عنوان المقترح ليصبح متعلقا بـ "حقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية" عوضا عن "حقوق المرضى والمسؤولية الطبية" بالنظر الى وجود خدمات صحية عديدة لا تقدّم حصرا للمرضى كالولادة والختان وخدمات التجميل.

- الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الجزائية لمهنيي الصحة:

- تم إدراج أحكام تقتضي عدم الإذن بالاحتفاظ أو الإيقاف التحفظي إلا في حال وجود قرائن قوية ومتظافرة على وجود جريمة.
- تمّ إقرار الصبغة الاختيارية للتسوية الرضائية، احتراماً لمبدأ الحق في اللجوء إلى القضاء الذي يكتسي قيمة دستورية.

- مسألة وجوبية التأمين على المسؤولية الطبية:

تمّ الاتفاق على الاكتفاء بالتنصيص على واجب دفع التعويضات اللازمة عن الأضرار المرتبطة بالخدمات الصحية التي يقع

تقديمها عند تبوُّث المسؤولية، بالنسبة الى مختلف مهنيي الصحة والمؤسسات الصحية في القطاعين العام والخاص.

تعديلات مختلفة

- مراجعة بعض المفاهيم نحو مزيد تدقيقها وإيضاحها، مثل مصطلح "الخدمات الصحية" حيث تبنت اللجنة تعريفاً واسعاً تندرج في إطاره مختلف الأعمال التي يقوم بها مهنيو الصحة في إطار المهام الموكولة لهم.

- إدراج فصل ينصّ بوضوح على واجب "احترام التشريعات والتراتيب الجاري بها العمل المتعلقة بالمحافظة على الأفراد والمعدات من قبل المنتفعين بالخدمات الصحية"، وذلك ضماناً لديمومة المرفق الصحي.

- تجويد الصياغة اللغوية والقانونية لبعض الفصول وإلغاء البعض ودمج عدد آخر منها مع ما يقتضيه ذلك من إعادة تبويب وترتيب لفصول وأبواب النص المعروض.



نشاط اللجان

لجنة التشريع العام تستمع الى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والمدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية

وتمحورت تدخلات النواب حول انعكاسات هذا البروتوكول التعديلي على تونس في ما يتعلق بسيادة الدولة و مدى مساهمته في تجاوز الإشكاليات المتعلقة بنقص الأدوية والحدّ من ارتفاع أسعارها، وحول موقف أصحاب براءات الاختراع من هذا التعديل.

استمعت لجنة التشريع العام جلسة يوم 25 مارس 2024 الى كل من وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والمدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية حول مشروع القانون الأساسي عدد 51/2023 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة المعتمد بجينيف 2005.

وأوضحت الوزيرة أن هذه الاتفاقية تحدّد المعايير الدنيا الواجب توفيرها على المستوى الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية، ومن بينها براءات الاختراع التي تسند للاكتشافات الجديدة.

ومن جهته أكد المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أن الأحكام الواردة بالبروتوكول التعديلي ستدعم تشريعاتنا الوطنية وأهداف بلادنا في مجال حماية الصحة العامة.



لجنة العلاقات الخارجية تستمع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط

- استمعت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم 21 مارس 2024، إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط في إطار النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 10 / 2024 المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وبيّن ممثلو الوزارة أن التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك تتعلق بتوسيع مجال تدخله ليشمل عددا من دول جنوب الصحراء وأنّ توسعه على دول أخرى لن يقلص من حجم تمويلته لتونس.

- صادقت اللجنة يوم 18 مارس 2024 على تقريرها حول مشروع القانون الأساسي عدد 02/2024 المتعلق بالموافقة على اتفاقية مقر بين حكومة الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

لجنة المالية والميزانية تنظر في مشروع القانون المتعلق بمكافحة الإقضاء المالي

استمعت يوم 27 مارس 2024 إلى ممثلين عن وزارة تكنولوجيا الاتصال والى الرئيس المدير العام لديوان الوطني للبريد حول مشروع القانون المتعلق بمكافحة الإقضاء المالي. وخلال النقاش، أكد أعضاء اللجنة أهمية إحداث بنك بريدي في دعم الإدماج المالي وتنشيط الاقتصاد عبر استيعاب الشرائح الاجتماعية المهمشة، واعتبروه مكوّنًا رافعا للتنمية المحلية ومكافحا للإقضاء البنكي.

وارتأت اللجنة في ختام أشغالها طلب الاستماع إلى رئاسة الحكومة بخصوص مشروع القانون المعروض.

وكانت اللجنة قد استمعت يومي 19 و 25 مارس 2024 الى كل من ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي التونسي، والى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وإلى وزير الشؤون الاجتماعية حول مشروع القانون.

<https://shorturl.at/nstEZ> **لقراءة المزيد**



مشروعاً قانونيين ومقترح قانون تحت أنظار لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

من المحاور منها الفوارق المشطّطة في أسعار هذه المواد، إلى جانب عمليات الاحتكار والمضاربة. وقررت اللجنة مواصلة النظر في مقترح القانون المعروض عليها بعقد جلسة استماع إلى ممثلي جهة المبادرة خلال الأيام القادمة.



واصت اللجنة يوم 27 مارس 2024 النظر في مشروع القانونيين المتعلقين بالموافقة على امتياري استغلال المحروقات "عشثروت" و"ارحمورة"، وذلك في ضوء البيانات الواردة عليها من وزارة الصناعة والمناجم والطاقة حول الالتزامات بالأشغال الموكولة لشركة "برينكو" على سندات المحروقات الراجعة لها. وقررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القانونيين إلى حين استيفاء كل المعطيات والبيانات المتعلقة بهما.

كما نظرت اللجنة في مقترح قانون يتعلق بتنظيم مسالك توزيع المواد الأساسية والمدعمة ومراقبتها. وتناول النقاش جملة

لجنة التخطيط الاستراتيجي تواصل النظر في مشروع القانون المتعلق بالبنيات المتداعية للسقوط



استمعت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية يوم 27 مارس 2024 الى ممثلين عن وزارة الشؤون الثقافية في إطار مواصلة النظر في مشروع القانون المتعلق بالبنيات المتداعية للسقوط. وقدّم ممثلو الوزارة جملة من المقترحات التي تفاعل معها أعضاء اللجنة، وسينواصل النظر في مشروع القانون في اجتماع لاحق.

لجنة الصحة توافق على مقترح القانون المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية ومشروع القانون المتعلق بتنقيح قانون مراكز الاصطيف وترفيه الأطفال

المتعلق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الاصطيف وترفيه الأطفال قبل أن تنتقل إلى التصويت على الفصل الوحيد الوارد بهذا المشروع وعلى المشروع برّمته، حيث قررت الموافقة عليهما بالإجماع. وأفادت الوزيرة أنّ التنقيحات المقترحة تهدف إلى توسيع دائرة الفئات المستفيدة من الاصطيف من الأطفال لتشمل كذلك الأطفال ضحايا الإعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وبأولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

<https://shorturl.at/hqU14> **لقراءة المزيد**

- تداولت اللجنة يوم 21 مارس 2024 حول فصول مقترح القانون عدد 30 / 2023 المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية قبل عرض المقترح على التصويت والموافقة عليه. وأوضح رئيس اللجنة أنّ الصيغة المعدلة للنص المقترح تمّ التوصل إليها بعد الاستماع الى مختلف الأطراف ذات العلاقة بموضوع المبادرة المعروضة من وزارات وهيئات مهنية ومختصين في القانون.

- استمعت اللجنة يوم 21 مارس 2024 الى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بخصوص مشروع القانون عدد 21/2024

لجنة تنظيم الإدارة تستمع الى جهتي المبادرة والى ممثلي رئاسة الحكومة حول مقترحي قانونيين

- استمعت يوم 28 مارس 2024 إلى ممثلي رئاسة الحكومة حول مقترح القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية (عدد 16/2024)، وحول مقترح القانون المتعلق بتنظيم عطلة الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص (عدد 13/2024).

وأفاد ممثلو رئاسة الحكومة بوجود مشروعين قانونيين، إلى جانب مقترحي القانونيين المعروضين، يتعلق الأول بمراجعة عامة للإطار القانوني للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، ويتعلق الثاني بمراجعة عطلة الأمومة والأبوة والرخص لأسباب عائلية. كما

وأكد أعضاء اللجنة توسيع نطاق الاستماع ليشمل كل الأطراف المعنية.

<https://shorturl.at/jBD48> لقراءة المزيد



قدّموا جملة من الملاحظات الشكلية والجوهرية بخصوص المقترحين المعروضين سواء من حيث الأحكام أو شرح الأسباب. وقررت اللجنة تنظيم جلسة استماع إلى ممثلي وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

وفي سياق آخر تداولت اللجنة حول جملة من الملفات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، وقرّرت تنظيم جلسات عمل للتداول حول ملفات شركة فسفاط قفصة، وشركة الخطوط التونسية، والشركة الوطنية للسكك الحديدية، والمجمع الكيمياء التونسي.

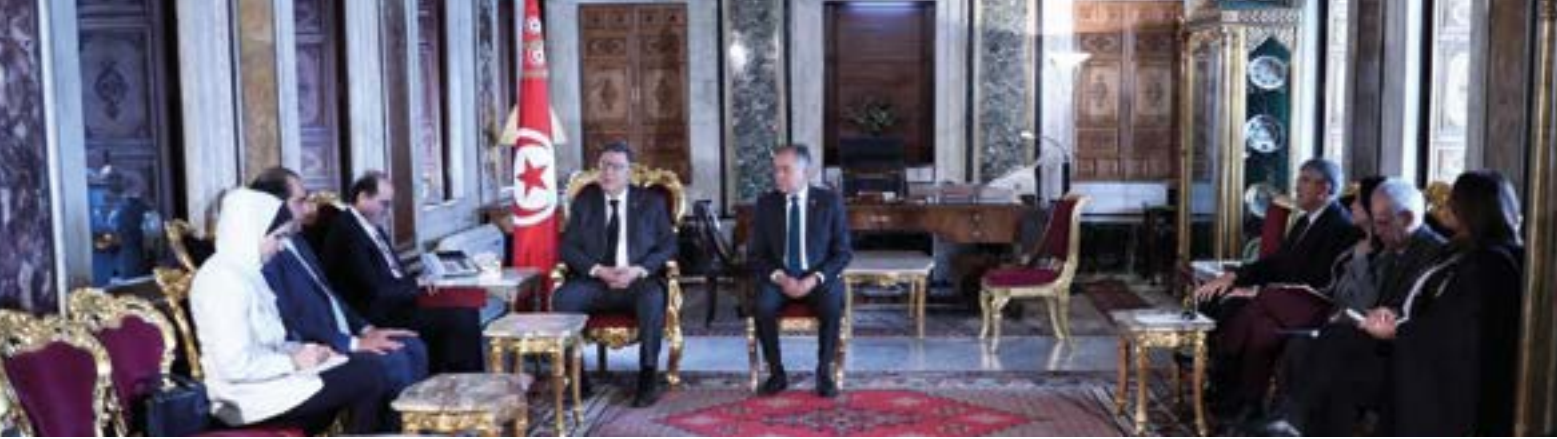
- استمعت اللجنة يوم 18 مارس 2024 الى جهة المبادرة حول مقترحي القانونين عدد 16/2024 وعدد 13/2024.

الديبلوماسية البرلمانية

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل سفير جمهورية سوريا بتونس:

استقبل السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 27 مارس 2024 السيد محمد محمد، سفير جمهورية سوريا بتونس، بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية و الهجرة والتونسيين بالخارج. وأكد رئيس مجلس نواب الشعب ما يجمع بين البلدين من روابط أخوية متميّزة وعلاقات متجدّرة في التاريخ. ورّحّب بمواصلة تعزيز التعاون الثنائي خاصة في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية.

وأبلغ السفير السوري رئيس مجلس نواب الشعب تحيّات نظيره رئيس مجلس الشعب السوري السيد حمودة يوسف صباغ ودعوته لزيارة سوريا على رأس وفد برلماني. وأكد في هذا الاطار الأهمية التي توليها سوريا لعلاقاتها البرلمانية مع تونس ورغبتها في دعمها.



رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل سفير بلغاريا بتونس

استقبل السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الاربعاء 27 مارس 2024 السيد Veselin Dyankov، سفير بلغاريا بتونس، بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

وابرز الجانبان علاقات الصداقة المتميّزة التي تجمع بين تونس وبلغاريا، وأهمية العمل المشترك لدعم التعاون الثنائي.



من معالم قصر باردو

بيت البلّار

يصل الزائر إليها بعد المرور عبر صحن ثانٍ يقترب في شكله وزخرفته من الأول لكنه أصغر مساحة وأروقته غير مقوّسة، وأطلق هذا الاسم " بيت البلّار " على هذه القاعة التي تأوي الآن مكتب رئيس مجلس نواب الشعب إشارة إلى المرايا التي وضعت تحت سقفها الرّائع لإضفاء المزيد من البهجة واللمعان إلى سقفها الخشبيّ المنمّق بأوراق الذهب والمنقوش بالأشكال الهندسيّة المشبّكة الأنيقة المعروفة في الفن الإسلاميّ في الأندلس وبلاد المغرب.

